أقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 في المئة من رأس المال المدفوع

«الأولى للوقود» تحقق 3.58 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال 2017

جانب من الجمعية العمومية

حققت شركة "أولى للوقود" 3.58 مليون دينار كويتي أرباحا صافية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بزيادة نحو 3 % مقارنة مع عام 2016. وقد أعلنت الشركة عن نتائجها خلال جمعيتها العمومية التي عقدتها في مقر الشركة بحضور رئيس مجلس الادارة المهندس عبد الحسين السلطان، والرئيس التنفيذي المهندس عادل العوضي و ممثل وزارة التجارة و مدققي حسابات الشركة بالإضافة إلى المساهمين.

وتجدر الإشارة أن الشركة حققت زيادة بنسبة 20% في الايرادات الأخرى من الانشطة البديلة في عام 2017 مقارنة مع عام 2016.

وارتفع اجمالي أصول الشركة لتصل إلى 91.34 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 1.66 % مقارنة مع عام 2016.

وحول نتائج الشركة وخططها الاستراتيجية للعام الحالي والسنوات القادمة، تحدث عبد الحسين السلطان قائلا "بعد إتمام الكثير من عمليات التطوير على محطات الأولى للوقود في الأعوام السابقة شهد هذا العام تطوير عدد أكثر من المحطات ليبلغ عددها أربع محطات وهي: القطاس و القصر و العارضية الصناعية والجابرية لتصبح محطات ذات أنشطة استثمارية مرخصة وهي سوق مركزي مصغر – محطة غسيل سيارات مجهزة بأحدث الأجهزة ذات الجودة العالية والمطابقة للمواصفات العالمية المبنية على أحدث التقنيات للمحافظة على البيئة بالإضافة إلى خدمة صيانة السيارات وخدمة أجهزة السحب الآلي ATM ،و بذلك تكون الأولى للوقود أتمت تطوير ستة عشر محطة حتى العام 2017."

ومن جانب تطوير الخدمات الأخرى تم افتتاح نشاط السوق المركزي مع أحد أكبر الشركات المتخصصة في ثلاث محطات: الجهراء والقطاس والشهداء، وكذلك افتتاح خدمة صيانة السيارات في محطتين: الخالدية وكبد، بالإضافة إلى خدمة غسيل وتلميع السيارات المتميزة في محطة الجابرية مع أحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال.

وفيما يخص حوكمة الشركات تستمر الأولى بأداء واجباتها وفق أفضل الأساليب والعمل على وضع الخطط التطويرية والاستثمار ودعم خطى النمو من خلال التزام الشركة بأحدث القوانين والأنظمة المطبقة في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في بورصة الكويت ومتطلبات هيئة أسواق المال.

تتطلع الأولى من خلال استراتيجيتها المستقبلية دائما إلى خلق قيمة مضافة لأصول الشركة وعلامتها التجارية وزيادة المساهمين بتعظيم قيمة اصولها ومكانتها في السوق المحلي من خلال الاستمرار في خطة تطوير المحطات والخدمات والتوسع بالاستثمار بالبنية التحتية لخلق عدد أكبر من الخدمات المقدمة والتي ستحقق عوائد مباشرة وأرباح أكثر للشركة، كما تستمر بموقع الصدارة في تطبيق شروط ومتطلبات حوكمة الشركات لما له من أثر على حماية حقوق صغار المستثمرين ومما ينعكس إيجابيا على أداء الشركة والمحافظة على الصدارة.

توقعات باستمرارية المشهد خلال باقي العام

«الوطني»: ترسية العقود في الكويت تتراجع خلال الربع الأول من 2018

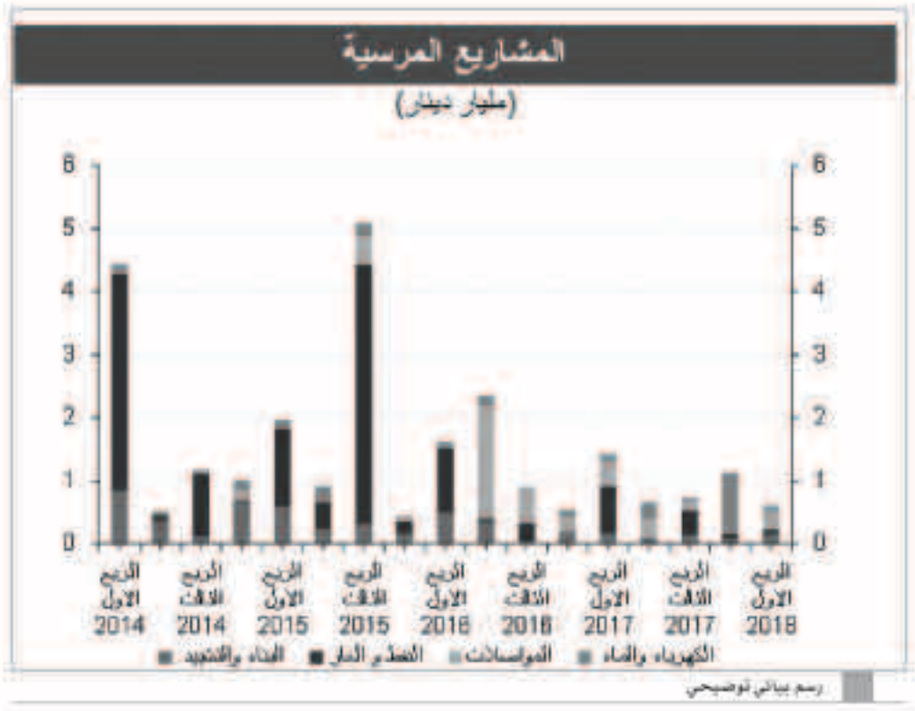

رسم بياني توضيحي

اوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن وتيرة ترسية العقود في الكويت تراجعت خلال الربع الأول من العام 2018 وذلك على إثر تأجيل مواعيد الترسية لفترة أخرى خلال العام. فقد بلغت قيمة العقود المرساة 614 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من 2018 متراجعة إلى ما دون متوسط الربع سنوي للعام 2017 البالغ مليار دينار وذلك وفق بيانات صادرة عن "ميد" للمشاريع. وكان لقطاع النقل والمواصلاتالنصيب الأكبر في المساهمة، إذ شهد ترسية خمسة عقود اضافت بدورها 283 مليون دينار كويتي خلال الربع، من بينها اثنين من مشاريع الطرق الإقليمية المرتقبة. وتسارعت وتيرة ترسية العقود في قطاع البناء والتشييد مقارنة بالربع السابق ولكن ليس بالقدر المرجو، محققا قيمة بلغت 161 مليون دينار كويتي وذلك على إثر ترسية سبعة عقود.

أما فيما يخص بقية العام 2018، فمن المتوقع أن يتراجع نشاط ترسية العقود بصورة طفيفة إلى ما دون المستوى المحقق في العام 2017. ومن المتوقع أن يكون لقطاع البناء والتشييد النصيب الأكبر من المشاريع، مضيفا ما قد يصل إلى 1.8 مليار دينار كويتي، بينما من المحتمل أن يشهد قطاع النقل والمواصلات، على عكس التوقعات، تأخيرا في نشاط ترسية العقود نظرا للعمل على دراسة وإعادة تشكيل سياسات وهيكلة الهيئة العامة للطرق والنقل البري التي ستكون الجهة المعنية بترسية تلك المشاريع.

النقل والمواصلات

ظهرت مؤشرات التعافي على نشاط قطاع النقل والمواصلات في الربع الأول من 2018 وذلك بدعم من مشاريع الطرق وأعمال البنية التحتية.فبعد أن شهد القطاع ركودا في الربع الرابع من العام 2017، انتعش خلال الربع الأول من 2018 على إثر ترسية المشاريع الثانوية التابعة لمشروعي الطرق الإقليمية من طريق العبدلي إلى التقاطع المستقبلي والتي بلغت قيمتها بالإجمال 139 مليون دينار). كما قامت الهيئة العامة للرعاية السكنية بترسية ثلاثة عقود للقيام بأعمال البنية للقسائم السكنية في جنوب المطلاع وجنوب عبدالله المبارك.

قد يواجه قطاع النقل والمواصلات بعض الصعوبات في الأرباع القادمة من السنة وذلك بسبب احتمالية إعادة تشكيل هيكلة وسياسات الهيئة العامة للمواصلات والنقل البري. إذ تقوم وزارة الأشغال العامة حاليابالتنسيق مع الهيئة العامة للمواصلات وفق قرار التكليف الذي أصدره مجلس الوزراء. وتشمل المهام المنوطة بهيئة المواصلات والنقل البري التي تم إنشاؤها في العام 2014 إدارة ومراقبة عمليات النقل بالإضافة إلى التخطيط لعمليات ومشاريع النقل البري. وقد يؤدي ذلك الأمر إلى تأخير العديد من المشاريع لا سيما بعد أن أشار مجلس الأمة إلى وجود تشابك في الاختصاصات بين هذه الهيئة وبعض الجهات الحكومية. ومن أهم المشاريع التي تم نقل تبعيتها من وزارتي الأشغال العامة والمواصلات لهذه الهيئة مشروعي السكك الحديدية والمترو اللذان يعدّان من أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في السنة المالية 2016–2017.

ومن المتوقع أن يتم ترسية عقود في قطاع النقل والمواصلات في الفترة القادمة تصل قيمتها إلى 780 مليون دينار كويتي. حيث من المتوقع أن تقوم وزارة الأشغال العامة بترسية خمسة عقود قد تكون في الأغلب متعلقة بالجزئين الشمالي والجنوبي من مشروع الطريق الإقليمي والتي تمرّ حاليا بمرحلة تقديم العطاءات. كما أن هنالك أيضا مشاريع أخرى من المتوقع ترسيتها تابعة لشركة نفط الكويت وجامعة الكويت والهيئة العامة للرعاية السكنية.

البناء والتشييد

تسارع نشاط المشاريع في قطاع البناء والتشييد في الربع الأول من 2018 محققا قيمة تجاوزت160 مليون ديناركويتي وذلك للمرة الاولى منذ9 أشهر الماضية . فقد تم ترسية سبعة عقود في هذا القطاع ثلاث منها تابعة للهيئة العامة للرعاية السكنية واثنين لوزارة الأشغال العامة والبقية تابعة لشركات من القطاع الخاص. ولكن معظم هذه العقود كانت صغيرة الحجم، إذ تجاوزت قيمة اثنان منها فقط 30 مليون دينار كويتي.

ومن المتوقع أن ترتفع وتيرة ترسية العقود هذا العام في قطاع البناء والتشييد، حيث تقدر قيمة العقود المدرجة للعام 2018 عند ما يصل إلى 1.8 مليار دينار كويتي. وتشمل العقود التي تمرّ حاليا بمرحلة تقديم العطاءات مشروع إنشاء البيوت منخفضة التكاليف في الجهراء والصبية التابع للهيئة العامة للرعاية السكنية بقيمة (470 مليون دينار كويتي) ومشروع معسكر كاظمة للحرس الوطني بقيمة (300 مليون دينار كويتي) بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع شراكة بين القطاعين الخاص والعام. حيث تعمل هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام حالياً على ترسية أول مشروع من نوعه إقليميا وهو مشروع برنامج تطوير المدارس بقيمة (20 مليون دينار كويتي). وبالرغم من صغر حجم هذا المشروع، إلا أن له انعكاسات ذات أهمية كبيرة تشير ببداية مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام، ذلك بالإضافة إلى كونه مؤشرا جيدا على توسع نطاق مشاريع الشراكة.

الطاقة والمياه

أظهر قطاع الطاقة والمياه ركودا في النشاط خلال الربع الأول من العام 2018 مع ترسية بعض المشاريع الصغيرة. فقد تم ترسية أربعة عقود ثلاث منها تابعة لقطاع الطاقة، غير انها كانت صغيرة الحجم. وتم ترسية المشروع الوحيد التابع لقطاع المياه من قبل وزارة الكهرباء والماء لمعالجة خزانات المياه بقيمة 77 مليون دينار كويتي.

من المتوقع أن تأتي وتيرة ترسية المشاريع في قطاع الطاقة والمياه دون التوقعات نتيجة إدراج مشروع ضخم في مجال الطاقة الشمسية لمطلع العام 2019. إذ كان من المتوقع أن يتم التوقيع على مشروع الدبدبة للطاقة الشمسية في مجمع الشقايا للطاقات المتجددة في العام 2018، إلا أن عملية تأهيل الشركات للمشروع لا تزال قائمة. ومن المتوقع الآن أن يتم توقيع العقد في بداية العام 2019، ومن المقدر أن تصل قيمته إلى 360 مليون دينار كويتي.

النفط والغاز

واصل نشاط المشاريع في قطاع النفط والغاز ركوده الذي شهده منذ الأرباع الماضية. فقد جاء نشاط القطاع، كما هو متوقع، هادئا بعد الانتعاش الذي حققه في السنوات الماضية. وليس من المتوقع أن يحقق القطاع أكثر من 500 مليون دينار كويتي هذا العام خاصة بعد ترسية عقود بلغت قيمتها 70 مليون فقطهذا العام، مسجلاً بذلك أبطأ وتيرة له منذفترة 9 أشهر الماضية .

أداء مميز وخدمات تمويلية واستثمارية تعزز صناعة الصيرفة الإسلامية

بنك وربة يحصد 4 جوائز من «سي بي آي فاينانشال»

جانب من تسليم الجائزة

في إنجاز جديد يضاف إلى مجموعة إنجازاته التي حققها خلال عام 2017، بوصفه متصدرا قطاع الاستثمار والتمويل المصرفي عبر ما يقدمه من خدمات في هذا الإطار أسهمت الى حد كبير في اغناء صناعة الصيرفة الإسلامية في دولة الكويت حصد بنك وربة جوائز مرموقة من مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» تقديراً لتفوقه في قطاع تمويل الشركات وتحقيقه نتائج مميزة على الصعيد التمويلي وعلى صعيد الخدمات المبتكرة التي يقدمها في هذا المجال، واختارت المجلة الرائدة وإحدى المجلات الأكثر مصداقية في التصنيف المصرفي، بنك وربة ليفوز بجائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت» للمرة الثالثة على التوالي و«أفضل مؤسسة استشارية للشركات» وهذا على الصعيد المحلي، والتي تأتي بعد النجاحات الكبيرة التي حققها البنك اخيرا، حيث بنت المجلة تقييمها على الاداء والصفقات النوعية التي اقامها البنك في الفترة الأخيرة. كما اختير البنك على مستوى منطقة الشرق الأوسط ليفوز بجائزتين نوعيتين هما: «البنك الأسرع نموا في منطقة الشرق الأوسط» و«أفضل بنك استثماري في منطقة الشرق الأوسط».

وحول هذا الإنجاز، قال شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي في بنك وربة: « نتشرف بالحصول على هذه الجوائز المرموقة من نوعها والتي تضاف إلى سجل بنك وربة الذهبي وتؤكد مرة جديدة على مكانة بنك وربة في السوق الكويتي بوصفه الخيار الأفضل للعملاء سواءً أكانوا أفرادا أو شركات. وهي نتائج مشرفة لأداء البنك في الفترة الماضية والتي يبني عليها لتحقيق المزيد من الإنجازات في المرحلة المقبلة».

وأضاف: « اننا نفخر بالنتائج التي حققها بنك وربة خلال مسيرته القصيرة كأحدث بنك إسلامي في السوق الكويتي، الأمر الذي يعكس النشاط المتنامي للبنك وسعيه الدائم لتلبية احتياجات العملاء والبحث عن فرص جديدة ومجدية بوسائل وخدمات مبتكرة، لاسيما في قطاع تمويل الشركات وتوفير متطلباتهم التمويلية بأسلوب عصري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية».

وأضاف أنه بفضل الله ثم جهود الموظفين، تمكن بنك وربة من الاستحواذ على ثقة عملائه من فئة الشركات وأصبح وجهتهم الأولى للحصول على التمويلات المالية في مختلف المجالات أو الخدمات المصرفية المميزة التي يمتلكها نظرا للتسهيلات الكبيرة التي يقدمها البنك وسرعة إنجاز المعاملات ونتيجة لهذا، نجح بنك وربة في قيادة قطاع تمويل الشركات وعقد صفقات كبيرة في السوق الكويتي.

تجدر الإشارة الى أن بنك وربة حقق خلال الفترة الماضية نجاحات كبيرة في قطاع تمويل الشركات إضافة إلى دعم العديد من الشركات والأفراد التجار والدخول في شراكات إستراتيجية مع عدد من المشاريع التي تقدم خدمات مبتكرة ومساعدتها في النهوض بأعمالها. كما نجح بنك وربة بفضل خبرته التي اكتسبها في هذا المجال في فتح قنوات تعامل مع شركات محلية وإقليمية وعالمية مرموقة مكنته من تحقيق مزيد من التفوق وسط منافسة عالية، وجاءت الجائزة لتتوج جهود البنك في هذا القطاع.

وختم الغانم منوها بالمستوى الراقي الذي يقدمه موظفو بنك وربة مشيدا بمهنيتهم وحرفيتهم العالية حيث يقوم البنك بتدريبهم ليكونوا على أهبة الإستعداد لتقديم أفضل الاستشارات المالية للعملاء مع الحرص على تقييم هذه الحلول معهم والوقوف على درجة رضاهم عن الخدمات المقدمة، وكذلك التعامل مع كل الاقتراحات المقدمة من جانبهم لتطوير منتجات قائمة أو ابتكار أخرى جديدة.

الى ذلك، تعتبر مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» واحدة من أفضل المؤسسات على مستوى العالم والتي تُعنى بتقييم ومراقبة أداء مختلف المؤسسات في القطاع المالي، كما تدير جوائز التمويل والعمل المصرفي، وتنشر عددا من أهم المجلات المالية في العالم بينها مجلة «بانكر ميدل ايست»، وتتم عملية اختيار الفائزين بالجوائز بناءً على توصيات لجنة تحكيم خاصة مؤلفة من خبراء مستقلين في قطاع الصيرفة مما يضفي على الجوائز الممنوحة المصداقية والشفافية، ومن بعدها تقوم اللجنة بتقييم المرشحين وفق مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية ومن ثم التصويت لاختيار الفائزين من ضمن قائمة من المرشحين.

بالتعاون مع شركة «إي نت»

البنك الأهلي المتحد يعلن إطلاق خدمة سداد الفواتير الخاصة بشركات الاتصالات

أعلن البنك الأهلي المتحد عن إطلاق خدمة سداد الفواتير الخاصة بجميع شركات الاتصالات الكبرى العاملة في الكويت (زين – أوريدو – فيفا)، حيث تتيح هذه الخدمة لجميع مشتركي شركات الاتصالات المحلية من عملاء البنك الاهلي المتحد امكانية شحن الرصيد ودفع الفواتير الخاصة بهواتفهم المحمولة في أي وقت ومن أي مكان، عن طريق الخدمة المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة.

تعتبر هذه الخدمة هي المرحلة الأولى التي تدخل حيز التطبيق من اتفاقية التعاون المبرمة مؤخرا مع شركة شبكة الخدمات الآلية «إي نت» والتي تمكن البنك بالإضافة لما سبق من القيام بتوسيع خدماته المصرفية الإلكترونية كسداد أقساط الشركات التمويلية والمدارس وشراء بطاقات التسوق عبر الإنترنت والحصول على الخدمات الترفيهية المختلفة كالاشتراك في القنوات التلفزيونية المختلفة وباقات الترفيه وخدمات الدفع الإلكتروني إلى جانب شراء مجموعة متنوعة من الألعاب الإلكترونية.

وتعقيبا على هذه الخدمة الجديدة قال نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد السيد طارق محمود: تأتي هذه الخدمة الجديدة تماشيا مع استراتيجيتنا في الاستثمار في الخدمات الرقمية لتوفير أفضل تجربة مصرفية لعملائنا الكرام"

وأضاف محمود: إنّ عالم اليوم قائم على الاتصالات، لذا يجب أن تكون عملية سداد الفواتير في متناول اليد، وبفضل هذه الخدمة الجديدة، أصبح بإمكان عملاء البنك سداد فواتير هواتفهم المحمولة بكل سهولة وأمان. كما تعتبر هذه الخدمة دليلا على حرصنا على توفير أفضل الحلول الرقمية لعملائنا وأحب هنا أن أتقدم بخالص الشكر إلى شركة إي نت لتعاونها الوثيق معنا لتحقيق هذا الإنجاز.

ومن جانبها أفادت نائب مدير عام إدارة القنوات الإلكترونية البديلة في البنك الأهلي المتحد هدى المدني قائلة : نسعى دائما في البنك الاهلي المتحد أن نكون سباقين في تقديم خدمات رقميةضمن تقنيات حديثة ومبتكرة وفي هذا الإطار ونظرا للتسارع الشديد الذي تشهده المدفوعات الرقمية في الكويت قمنا بعقد هذه الاتفاقية مع شركة شبكة الخدمات الآلية «إي نت» والتي تعد أول شركة من نوعها في الكويت تقدم خدمات الدفع الآلي من سداد الفواتير الخاصة لجميع شركات الاتصالات الكبرى العاملة في الكويت ونأمل أن نستطيع من خلال هذه الخدمة الجيدة أن نحدث تأثيرا ملموسا في إضافة المزيد من الراحة والسهولة لعملائنا في دفع فواتير هواتفهم المحمولة وهو ما يعد قيمة مضافة لخدماتنا التي تهدف لتلبية تطلعات عملائنا .

وأضافت المدني: أن البنك الأهلي المتحد سيواصل بذل جهوده الحثيثة سعيا منه لتطوير قنواته الرقمية ومنح عملائه تجربة مصرفية متميزة.